رئيس الوزراء اليمني: تطبيق برنامج الإصلاحات الشاملة خيار لا رجعة عنه..

الأمناء / عبدالهادي حبتور :

قال رئيس الوزراء اليمني سالم بن بريك إن الحكومة ماضية في تطبيق برنامج الإصلاحات الشاملة على أنه خيار وطني لا رجعة عنه، رغم التحديات والأوضاع الاستثنائية التي تمر بها البلاد، والحالة الإنسانية التي خلفتها حرب الميليشيات الحوثية الإرهابية.

وأكد أن كافة الإجراءات المتخذة تركز على تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي، وبناء قدرات مؤسسات الدولة، والحفاظ على المكتسبات المتحققة، بما ينعكس إيجاباً على تحسين معيشة المواطنين، وتخفيف معاناتهم.

جاء ذلك خلال جلسة مباحثات عبر الاتصال المرئي عقدها رئيس الوزراء اليمني مع رئيسة بعثة صندوق النقد الدولي لليمن استر بيريز رويز الثلاثاء الماضي، جرى خلالها استعراض مجالات التعاون القائمة بين الحكومة والصندوق، والخطط المستقبلية لدعم أولويات الحكومة، وإسناد جهودها في مواصلة الإصلاحات الشاملة.

وأوضح مسؤول يمني لـ«الشرق الأوسط» أن الاجتماع ركز على «استكمال المشاورات فيما يتعلق بالمادة الرابعة»، مشيراً إلى أن «اجتماعاً آخر سيعقد نهاية الشهر الحالي للفرق الفنية والمسؤولين».

وأضاف المسؤول، مفضلاً عدم ذكر اسمه، بقوله: «بعد إقرار التقارير والموافقة عليها سيتم بناء عليها تحديد جوانب ومجالات الدعم من الصندوق لليمن».

وكانت بعثة صندوق النقد الدولي شجعت الحكومة اليمنية مطلع العام الحالي 2025 على تسريع الإصلاحات المزمع تنفيذها لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، وتعزيز الانضباط المالي، لتوفير مساحة كافية للإنفاق الرأسمالي والاجتماعي الضروري، بما في ذلك إعطاء الأولوية لإصلاحات قطاع الكهرباء.

وأكدت البعثة أنه لا تزال المساعدات الخارجية حيوية لتلبية الاحتياجات الإنسانية والتنموية لليمن، ومن شأن الدعم المالي المتوقع والمستمر أن يوفر المساحة السياساتية اللازمة لتنفيذ الإصلاحات الجوهرية.

ووفقاً لوكالة الأنباء الرسمية (سبأ)، تناولت المباحثات التي شارك فيها الممثل المقيم لصندوق النقد الدولي لدى اليمن محمد جابر، ما أنجزته الفرق الفنية والمتخصصة في إطار مشاورات المادة الرابعة لتقييم الاقتصاد اليمني، وتحديد السياسات القابلة للتنفيذ ذات الأولوية، إضافة إلى استكشاف خيارات التمويل الطارئ، والتسهيلات الميسّرة- الضرورية لسد الفجوات المالية، وتحفيز دعم المانحين.

كما تم خلال الجلسة تقييم مستوى تنفيذ البرنامج المتفق عليه في إطار مشاورات المادة الرابعة، والمواعيد المقترحة لعقد الاجتماعات المشتركة، لمراجعة التقارير والبيانات المقدمة، إضافة إلى آليات تكثيف التعاون الفعال لدعم خطة التعافي الاقتصادي، وبرنامج الحكومة اليمنية للإصلاحات، وحشد الدعم من الشركاء الدوليين، وتسهيل الوصول إلى التمويلات والقروض التنموية.

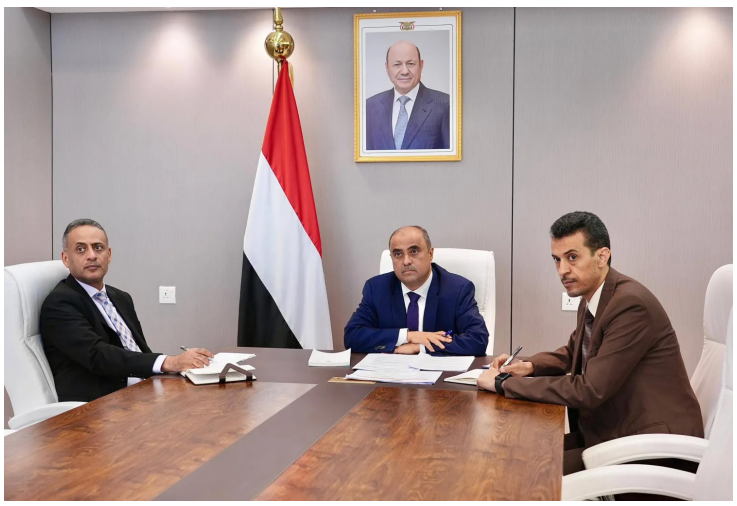

وبينما ناقش رئيس الوزراء اليمني مع مسؤولي صندوق النقد الدولي مستجدات الأوضاع الاقتصادية والمالية في اليمن، والإصلاحات الحكومية المنفذة على صعيد السياسات النقدية والمالية، والتي أسهمت في تحسين سعر صرف العملة الوطنية، والحد من التضخم، أكد أن الحكومة، وبتوجيهات من مجلس القيادة الرئاسي، وبالتنسيق مع البنك المركزي، ماضية في تطبيق برنامج الإصلاحات الشاملة على أنه خيار وطني لا رجعة عنه، رغم التحديات التي فرضتها الأوضاع الاستثنائية، والكارثة الإنسانية الناجمة عن حرب ميليشيا الحوثي الإرهابية.

وتطرق سالم بن بريك إلى أهمية استمرار الدعم الفني والمالي من شركاء اليمن الدوليين، وفي مقدمتهم صندوق النقد الدولي، لمساعدة الحكومة على تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي، وبناء قدرات مؤسسات الدولة، والحفاظ على المكتسبات المتحققة، بما ينعكس إيجاباً على تحسين معيشة المواطنين، وتخفيف معاناتهم.

كما نوّه بدور «الأشقاء في المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والتي مثلت تدخلاتهم الاقتصادية والإنمائية والإنسانية عاملاً رئيساً في استمرار وفاء الدولة بالتزاماتها الحتمية خلال السنوات الماضية».

من جانبهم، أشاد مسؤولو صندوق النقد الدولي بالجهود الحكومية المبذولة في تنفيذ الإصلاحات، وأكدوا استعدادهم مواصلة الشراكة، وتقديم المشورة الفنية اللازمة، بما يسهم في دعم الاقتصاد اليمني، وتطوير السياسات المالية والنقدية، والحرص على تسريع استكمال مشاورات المادة الرابعة مع الحكومة اليمنية، حسبما نقلت وكالة سبأ اليمنية.

رئيس المركز الروسي للتحليل والتنبؤ السياسي يكتب عن جنوب اليمن واليمن عامة ويكشف حقيقة الفشل المركب وصيغة الحل الواقعي

هناك تحديات كبرى برزت بين الجنوب والشمال أثبتت السنوات الماضية استحالة تجاوزها بصيغ الشراكة القسرية

هناك مشروعان سياسيان مختلفان لا يمكن دمجهما جنوبي يسعى لاستعادة الدولة وشمالي ممزق يسيطر عليه أمراء حرب

الأمناء / خاص:

قال رئيس المركز الروسي الدولي للتحليل والتنبؤ السياسي دنيس كوركودينوف إن « اليمن منذ العام 2015 يرزح تحت أزمات متداخلة، فشلت معها كل المحاولات السياسية والعسكرية لإعادة بناء الدولة أو تحقيق السلام. وفي قلب هذا الفشل، برزت التحديات الكبرى بين الجنوب والشمال، والتي أثبتت السنوات الماضية استحالة تجاوزها بصيغ الشراكة القسرية « .

وأضاف أن الحلول المفروضة فشلت وفي مقدمتها فشل اتفاق الرياض (2019) ، والذي وُقّع بضغوط خارجية بين المجلس الانتقالي الجنوبي وحكومة «الشرعية»، لكنه لم يُطبق إلا جزئياً، وانتهى عملياً بتوسع النفوذ العسكري الجنوبي وانهيار الالتزام بالشراكة السياسية ، وكذا فشل نقل السلطة (2022) والذي تمثل في قرار نقل السلطة من الرئيس عبدربه منصور هادي إلى مجلس القيادة الرئاسي لم يحقق أي من أهدافه. فالمجلس ظل عاجزاً ومشلولاً بفعل التباين العميق في الرؤى بين أعضائه وغياب الشرعية الشعبية أو القانونية لبعضهم.

مؤكداً فشل الحكومات المتتالية منذ 2015 ، حيث لم تحقق تلك الحكومات المتعاقبة أي تحسين في الوضع الأمني أو الاقتصادي، وباتت تعيش في عزلة تامة عن الشعب، وتتحرك وفق حسابات فئوية أو مناطقية، لا وطنية.

وأشار إلى فشل مجلس القيادة الرئاسي ، حيث أن هذا المجلس الذي شُكّل كـ«حل توافقي» أثبت عدم قدرته على الفعل، وتحول إلى مظلة صراع لا إدارة. تهميش الجنوبيين، واحتكار القرار من بعض الأطراف، وانعدام الإجماع، جعله غير قادر على الاستمرار.

وتطرق رئيس المركز الروسي الدولي للتحليل والتنبؤ السياسي دنيس كوركودينوف في تقريره السياسي والاستراتيجي حول الجنوب واليمن عامة عن الواقع السياسي الحالي :

- الحوثيون يسيطرون على الشمال عسكرياً وسياسياً.
- الشرعية الشمالية مشتتة بين فنادق الخارج وعدن ومأرب دون مشروع حقيقي.
- الجنوب محرر ويشهد سيطرة شبه كاملة للمجلس الانتقالي الجنوبي سياسياً وعسكرياً.
- لا توجد أي صيغة ناجحة للتعايش السياسي بين الشمال والجنوب، حتى مرحلياً.
- الوضع الاقتصادي والأمني ينهار، والفقر والجوع ينتشران، بينما النخب السياسية في غياب تام.

وتحدث كوركودينوف في سياق التقرير ما المطلوب عمله استراتيجياً من التحالف العربي وقال : « على دول التحالف، وتحديداً السعودية والإمارات، أن تعترف بحقيقة فشل الصيغ السابقة، وأن الوقت حان للانتقال إلى حل واقعي يتمثل في :

الاعتراف الكامل بحق الجنوبيين في إدارة أرضهم ومصيرهم

1. الاعتراف الكامل بحق الجنوبيين في إدارة أرضهم ومصيرهم.
2. دعم حوار جنوبي شامل وصادق تقوده قوى الجنوب، وعلى رأسها المجلس الانتقالي الجنوبي، لتشكيل حكومة جنوبية مستقرة.
3. تشكيل حكومة «شمال» للحرب أو السلام، تتخذ من مأرب مقراً، تجمع فيها جميع القوى الشمالية المناهضة للحوثي.
4. القبول بأن هناك مشروعين سياسيين مختلفين لا يمكن دمجهما:
- مشروع جنوبي يسعى لاستعادة الدولة.
- مشروع شمالي غير واضح وممزق بين صراعات حزبية وأمراء حرب.
5. الإقلاع عن تكرار الفشل بتجريب صيغ شراكة مشوهة ومفروضة، فقد أثبتت التجربة من 2015 حتى 2025 أنها غير قابلة للنجاح « .

وأختتم رئيس المركز الروسي الدولي للتحليل والتنبؤ السياسي دنيس كوركودينوف تقريره بالقول : « إن الواقع قد أثبت أن الجنوب اليوم هو الكيان السياسي والعسكري الأكثر تنظيماً واستقراراً. بينما الشمال لا يزال في قبضة الحوثيين أو في حالة شتات. الاستمرار في خلط المشروعين سيؤدي إلى مزيد من الانهيار والتمزق، والحل يبدأ من الاعتراف بهذه الحقيقة والعمل على بناء واقع جديد قائم على الوضوح، لا الوهم « .